

قواعد الاحكام

[545] لهم ثمانية، ولورثتها سبعة. ولو تركت دينارين عاد الى الزوج من ميراثها

ثلاثة ونصف ونصف شئ، صار له (1) ثمانية ونصف إلا نصف شئ. اجبر وقابل يخرج الشئ ثلاثة وخمسين، فصار لورثته ستة واربعة أخماس، ولورثتها خمسة وخمس. واما الخلع: فلو خالعه في مرضها بأكثر من مهرها فالزيادة محابة تمضي من الثلث، فلو خالعه بثلاثين مستوعبة وصادق مثلها اثنا عشر فله ثمانية عشر، اثنا عشر قدر الصداق، وستة ثلث الباقي. ولو كان صداقها ستة فله أربعة عشر. ولو تزوج المريض بمائة مستوعبة ومهر المثل عشرة ثم مرضت فاختلعت منه بالمائة - وهي تركتها - فلها مهر مثلها وشئ بالمحابة، والباقي له، ثم يرجع إليه مهر المثل وثلث شئ بالمحابة، فصار بأيديهم مائة إلا ثلثي شئ يعدل شيئين، فبعد الجبر يخرج الشئ ثلاثة أثمانها، وهو سبعة وثلثون ونصف، فصار لها ذلك مع مهر المثل، ويرجع إليه من مهر المثل وثلث الباقي اثنا عشر ونصف، فيصير لورثته خمسة وسبعون، وهو مثلا المحابة. واما البيع: فقد مضى حكمه، ونزيد فنقول: لو باع عبدا مستوعبا قيمته ثلاثمائة بمائة فأتلفها فعلى ما اخترناه نحن فيما تقدم صح البيع في شئ من العبد بثلاث شئ من الثمن، ويبطل في ثلاثمائة إلا شيئا، فللمشتري ثلثها بالمحابة، لان الجائز له بالمحابة هو قدر ما يحتمله، وهو مائة إلا ثلث شئ (2) وعلى الورثة دفع تمام المائة، لان البائع أتلفها فصارت دينا وهو _____ (1) في (هـ): " صار لهم ". (2) العبارة: " فللمشتري ثلثها بالمحابة... وهو مائة إلا ثلث شئ " سقطت من نسخة (أ).